

## في جلسة الحكومة... مشروع صك تشريعي يتضمن تسوية أوضاع الموفدين الذين حصلوا على المؤهل العلمي ولم يعودوا إلى الوطن الاستماع لعرض وزير التموين حول الأسواق والاستمرار بخفض الأسعار تكليف وزير الصحة تأمين حاجة السوق من الأدوية واستهداف تصديره



### وزير الزراعة يتحدث عن مكافحة الجراد الصحراوي

المبارك بما يسهم بالاستمرار في تخفيض الأسعار وتخفيف الإعباء عن المواطنين، مشدداً على بذل كل الجهود لتشغيل معامل المواد الغذائية التابعة لوزارة الصناعة بطاقتها القصوى لتوفير المواد الأساسية في الأسواق المحلية بجودة وأسعار مناسبة. كما استمع المجلس لعرض قدمه وزير الإدارة المحلية والبيئة حول واقع المناطق والمدن الصناعية وأعداد المنشآت القائمة فيها والمستترة فعلياً والمشاريع المنفذة والمقاسم قيد الإنشاء والتسليم ومقترحات تطويرها والحوافز والتسهيلات التي يمكن تقديمها للمستثمرين. وتم التأكيد على وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إكمال العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوية وتوفير مستلزماتها، وكلف المجلس وزارتي النقل والمالية وهيئة التخطيط

والابتكارات. واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول واقع عمل المؤسسة السورية للتجارة ودورها في عمليات التدخل الإيجابي وضبط الأسعار ومقترحات تطويرها وتجاوز الصعوبات التي تعترض تنفيذ خطتها في التوسع والانتمة وأنظمة إدارة الموارد البشرية والمشتريات، حيث تم التأكيد على ضرورة تسوية الوضع المالي للمؤسسة والتنسيق بين وزارات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية لرفع صالات السورية للتجارة بالإنتاج المحلي من المواد الأساسية ودعم جهود تسويق المنتجات الزراعية. كما جدد المهندس عرنوس التأكيد على ضرورة توحيد الجهود بين الوزارات المعنية والمجتمع المحلي لرقابة الأسواق وضبط الأسعار خلال شهر رمضان

#### الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس، برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس المجلس، مشروع صك تشريعي يتضمن تسوية أوضاع الموفدين الذين حصلوا على المؤهل العلمي ولم يعودوا إلى الوطن خلال المدة التي حددها قانون المعونات العلمية بما يسهم في تسهيل عودتهم واستثمار مؤهلاتهم العلمية ورفد الجامعات والمعاهد بالكوادر التدريسية المؤهلة. وبحث المجلس مشروع قانون بإحداث مؤسسة معامل الدفاع والذي يسهم في توفير بيئة تشريعية مرنة للمؤسسة وأنظمة عمل ملائمة ومعالجة الصعوبات وتطوير خطوط الإنتاج والمواد الأولية وقطع الغيار وتهيئة الكوادر المؤهلة واستقطاب الكفاءات وتشجيع الإبداع واحتضان الاختراعات

## مدير عام الأعلاف: هدفنا ليس الربح ونؤمن ٧٠ بالمئة من حاجة قطاع الدواجن

#### إهنا غانم



أكد مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف المهندس الكريم شياط بأن مؤسسة الأعلاف تعاهدت مع شركة روسية لتأمين ٩٠ ألف طن من مادة الذرة وفي تصريح له الوطن، أوضح أنه وبموجب قرار اللجنة الاقتصادية الأخير حول ازدياد الكميات المستجرة التي كانت تسلم من مستوردات القطاع الخاص إلى المؤسسة من ٣٠ بائنة إلى ٥٠ بائنة تم أخذ كمية نحو ٣٠ ألف طن من المستوردين من مادة الذرة منذ بداية العام بأسعار مختلفة ١١ ألف من مادة كسبة الصويا بموجب قرار الحكومة. وذكر شياط أن المؤسسة زادت بشكل كبير كميات المغن العلفي المخصص لقطاع الدواجن حتى بلغت من ١٠٠٠ غرام إلى ١٥٠٠ غرام لكل طير معتبراً أن هذا الرقم كبير جداً لقطاع الدواجن وقيمة بيمالين الليرات أي إن المؤسسة تسهم بتأمين نحو ٧٠ بالمئة من حاجته العلفية وذلك في إطار التوجه الحكومي لدعم استقرار العمل والإنتاج في هذا القطاع المهم وبما يتكسب ودعم تكاليف التربية وتأمين المواد بأسعار منخفضة لأسواق أي بأقل من الأسواق المحلية لافتاً إلى أن المؤسسة لم تكن توزع هذا الرقم سابقاً جداً وخاصة أن حاجة كل طير من العلف تبلغ ٢٠٤ كيلو غرام.

وجه الأمر الذي يمثل تدخلاً إيجابياً للحفاظ على التوازن السعري ويحقق توازناً بالأسعار، ومن جهة أخرى تأمين احتياجات مربّي الثروة الحيوانية من مختلف المواد العلفية بأسعار مشجعة. وأشار شياط إلى أن المؤسسة حتى تاريخه باعت بنحو ١٧٠ ألف طن من المواد العلفية لافتاً إلى أن المؤسسة لم تكن توزع هذا الرقم سابقاً جداً وخاصة أن حاجة كل طير من العلف تبلغ ٢٠٤ كيلو غرام. وفي سياق متصل أضاف شياط: إن مؤسسة الأعلاف تخطط لاستلام كامل كميات الشعير والذرة وكل ما ينتجه الفلاح وبخصوص الذرة المهم أنها مجففة لدرجة الرطوبة ١٤ لتخزينها بشكل صحيح، أي استجرار كل ما ينتج لدى مؤسسة الحبوب والمطاحن مهما بلغت كميته إضافة إلى كسبة القطن والتي استمر استجرارها حسب توافق الكميات.. وكل ما ينتج من شركات الزيت من مادة

## جمارك درعا تضع يدها على ٣ شوالات من الأموال تبين أنها تعود لشركة حوالات ١١٠ آلاف دولار و١٧٠ مليون ليرة بيد الجمارك لعصابة تتاجر بالعملات بقصد التصريف والمداولة بحلب



#### عبد الهادي شياط

دمشق كانت نتجة محافظة درعا وتم توقيف الأشخاص اللذين كانت بحوزتهم الأموال حتى استكمال التحقيقات والتأكد من طبيعة الأموال ومصدرها وجهتها وتبين بعد ذلك أن هذه الأموال تعود لإحدى شركات الصرافة المرخص لها العمل في السوق المحلية وحصل تأخير في نقل الأموال بسبب بعض الظروف العامة في المحافظة وتم التحقق من البيانات والمستندات التي تم إرفاقها حول القضية ومنها إشعار من مصرف سورية المركزي ببيت تسليم الأموال لشركة الحوالات بقصد إيصالها لفرع سورية المركزي عبر إدارة الأمن الجنائي والجهات القضائية المختصة.

وقدم وزير الزراعة عرضاً حول الإجراءات المتخذة لمكافحة الجراد الصحراوي، والجهود المبذولة للحفاظ على سلامة المحاصيل الزراعية. وطالب المجلس من وزارة الصحة اتخاذ ما يلزم لتطوير قطاع الأدوية ودعم صناعتها وتأمين حاجة السوق المحلية منها بالجودة والأسعار المناسبة واستهداف أسواق تصديرية جديدة، وأكد أهمية إنشاء منصة إلكترونية يتمكن الرعايون بأخذ لقاح فيروس كورونا من التسجيل وفق أسس واضحة ومعلنة وشفافة. وأقر مجلس الوزراء عدداً من المشروعات الحيوية التي تسهم في تحسين الواقع الخدمي والتنموي.

المسوح بها حفاظاً على المصلحة العامة ويتم تنظيم قضايا جمركية خاصة بذلك تستدعي إيقاف المخالفين وإحالتهم للقضاء ومصادرة الأموال واستحقاق غرامات مالية عالية على مثل هذه المخالفات تصل ٣٠ أضعاف قيمة القضية. وكل ذلك هو جزء من المهام التي تقوم بها الجمارك عبر ضبط المعابر والمنافذ غير الشرعية وضبط حركة التهريب وخاصة أنه خلال الفترة الماضية والظروف العامة التي رافقت حالة الحرب على سورية تم استغلالها من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد الإزاء حيازة العملات الأجنبية بطرق غير شرعية ونقل الأموال خارج القنوات والطرق

دمشق كانت نتجة محافظة درعا وتم توقيف الأشخاص اللذين كانت بحوزتهم الأموال حتى استكمال التحقيقات والتأكد من طبيعة الأموال ومصدرها وجهتها وتبين بعد ذلك أن هذه الأموال تعود لإحدى شركات الصرافة المرخص لها العمل في السوق المحلية وحصل تأخير في نقل الأموال بسبب بعض الظروف العامة في المحافظة وتم التحقق من البيانات والمستندات التي تم إرفاقها حول القضية ومنها إشعار من مصرف سورية المركزي ببيت تسليم الأموال لشركة الحوالات بقصد إيصالها لفرع سورية المركزي عبر إدارة الأمن الجنائي والجهات القضائية المختصة.

## ماشطة: بعد تطبيق الرسائل أصبح الدور افتراضياً للسكر والرز

#### رامز محظوظ

كشفت معاون مدير المؤسسة السورية للتجارة الياس ماشطة أن توزيع المواد المغنفة مستمر وتم تعديده حتى ١٥ الشهر القادم ، مشيراً إلى أن المواد المغنفة موجودة ومتوفرة حالياً بشكل كامل في كل صالات السورية للتجارة. وفي تصريح له الوطن، أكد ماشطة أن بعض الصالات لم يكن فيها مادة الشاي خلال الفترة الماضية وكان فيها رز وسكر فقط، والمواطن كان ينتظر رسالة لاستلام الرز والسكر والشاي ولم تصله ، عازياً سبب تأخر وصول الرسائل لعدم توافر مادة الشاي إذ إن المواطن الذي سجل على المواد المغنفة في صالة السورية في المرة على سبيل المثال ولم يكن فيها شاي كانت لا تصله الرسالة حتى تتوافر المادة في الصالة. وبين أنه لو ألغى المواطن الذي تأخر وصول الرسالة له طلب مادة الشاي كانت وصلت له رسالة استلام المواد المغنفة الأخرى فوراً باعتبار أن مادة الشاي لم تكن متوفرة بالشكل الكافي. ولفظ إلى أن سبب عدم توافر الشاي بالشكل المطلوب قلة التوريدات بسبب ظروف الحصار الجائر على سورية، لافتاً إلى أن الرز والسكر متوفران حالياً وبكميات كبيرة. وبين أن التأخر في توريد الشاي ووصوله للصالات خلال الفترة الماضية سببه عدم توافر المزوت أما اليوم فتم توزيعه على كامل الصالات المغنفة على كامل الجغرافيا السورية وعددها ١٦٦٠ صالة ونحن من أصغر موظف إلى أكبر موظف في السورية للتجارة لا ندرخي أي جهد لتأمين المواد المغنفة

كاملة لجميع المواطنين. وأكد أن رسائل استلام المواد المغنفة انخفضت خلال الأيام القليلة الماضية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة حيث كان يصل سابقاً للمواطنين يومياً بحدود ٨٠ ألف رسالة ، مبيناً أن حركة الرسائل تستشيط وتستصل

إلى كل المواطنين الذين لم تصلهم رسائل الاستلام، مشيراً إلى عدم وجود شحن عالمي للبضائع اليوم ونحن تحدينا كل الظروف العالمية والظروف الداخلية وأمتنا الرز والسكر والشاي للمواطنين، فضلاً عن ذلك فإن صالات السورية للتجارة مملوءة بالمواد

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

الغذائية وقفاً بتأمين ٢٠ صنفاً جديداً من المعليات والمواد الغذائية وبأسعار منافسة للسوق منشأة عشتار. وعن خطة المؤسسة لتأمين المواد المغنفة للمواطنين الذين قد لا تصلهم الرسائل خلال الأيام القادمة أشار ماشطة إلى وجود خطة

### صحيح لكنه قديم نسبياً، قرار الحجر الاحتياطي على أيمن جابر وفايز شاهين من ١١ آذار

#### الوطن

بعد أن تداولت بعض وسائل التواصل الاجتماعي خبر الحجر على الأموال المنقولة وغير المنقولة لرجل الأعمال أيمن جابر نفي مصدر مسؤول في وزارة المالية صدور أي قرار مؤخراً من قبل الوزارة بهذا الخصوص، ليتبين لاحقاً أن هذا القرار قديم نسبياً ومصدره إدارة الجمارك العامة بتاريخ ١١ من شهر آذار الماضي ويحمل رقم ٣٢٤/ج ع، وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» حول الموضوع فإن هذا القرار يخص ما يعرف بقضية العريضة (منفذ حدودي مع لبنان) واشتمل في حينها القرار على الحجر الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق كل من الشركة العالمة للمعانن وإيمن جابر وفايز شاهين.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.

ويشار إلى أن مدير عام الجمارك لديه تفويض بتصدير قرارات الحجر الاحتياطي وهو إجراء وتفويض يعمل به منذ سنوات بناءً على تفويض من وزير المالية، في حين باتت معظم قرارات الحجر الاحتياطي تصدر وتعمم إلكترونياً ضمن منظومة مشتركة بين عدد من الجهات العامة بما تضمن سرعة تعميم مثل هذه القرارات وتنفيذها من الجهات المعنية.